A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/474
4 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

UN LIBRARY
SEP 10 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والاربعون
البند ٣١ من جدول الأعمال المؤقت*

منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ وموجهة
إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات أرسلتها حكومتي ، بصفتها مضيفة للاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي الذي عقد في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وكذلك بصفتها منسقة لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، أتشرف بأن أقدم طي هذا الوثيقة الختامية للاجتماع السالف الذكر التي تمثل الاتفاق الأساسي الذي تم التوصل إليه خلال هذا الاجتماع (انظر المرفق) .

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣١ من جدول الأعمال المؤقت .

(توقيع) البروفسور ابراهيم أ. غامباري
السفير/الممثل الدائم

* A/45/150 و Corr.1 .

مرفق

الوثيقة الختامية للاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي

إن ممثلي دول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، الذين اجتمعوا في أبوجا بنيجيريا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ،

١ - يشيرون مرة أخرى إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أعلنت ، بموجب قرارها ١١/٤١ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ ، أن جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون ، وإلى أن القرارات ١٦/٤٢ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، و ٣٣/٤٣ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ و ٣٠/٤٤ المؤرخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ قد حثت دول المنطقة على مواصلة أعمالها الرامية إلى تحقيق أهداف الإعلان ، لاسيما عن طريق اعتماد وتنفيذ برامج محددة تحقيقا لذلك الغرض ؛

٢ - يحيطون علما بأهمية الوثيقة الختامية التي اعتمدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ بالاجتماع الأول لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ؛

٣ - يعترفون بالأهمية التاريخية للاجتماع الثاني لدول منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، باعتباره يشكل خطوة هامة نحو توحيد المنطقة ؛

٤ - يؤكدون من جديد أن المسائل المتعلقة بالسلم والأمن وتلك المتعلقة بالتنمية مسائل مترابطة وغير قابلة للانفصام ، ويرون أن التعاون فيما بين دول المنطقة في سبيل تحقيق السلم والتنمية أمر أساسي لتعزيز أهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ؛

٥ - يشددون على المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق دول المنطقة للمحافظة على السلم والأمن في المنطقة ، ويجددون الاعراب عن التزامهم بالعمل معا تحقيقا لهذه الغاية . كما أنهم يعربون عن قلقهم إزاء الصراعات المسلحة داخل الدول الأعضاء منفردة وكذلك إزاء حالات الأزمات التي تقع فيما بين الدول الأعضاء أو بين أي دولة عضو ودولة مجاورة خارج المنطقة ، نظرا لما قد يترتب على هذه الصراعات

الداخلية المسلحة أو حالات الأزمات من تهديد خطير لسلم المنطقة وشعوبها ، ومن ثم ، فإنهم يحثون على إيجاد حل سلمي عاجل لكافة هذه الصراعات الداخلية المسلحة وحالات الأزمات ، ويعلنون تصميمهم على دعم جميع المبادرات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية ؛

٦ - يعربون عن ارتياحهم إزاء تخفيف حدة التوتر على الصعيد العالمي ، وهبوط حالة المواجهة بين الدولتين العظميين وحلفائهما ، ويؤكدون أن ثمة أملا لديهم في أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى نتائج إيجابية فيما يتصل بتحقيق أهداف المنطقة ؛

٧ - يحيطون علما بما يجري من أحداث في أوروبا على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويعربون عن أملهم في ألا تؤثر هذه الأحداث بشكل غير مواتٍ على ما تضطلع به الدول الصناعية من تعاون مع بلدان المنطقة ، بل أن تؤدي إلى تعزيز قدرة هذه الدول وإرادتها السياسية فيما يتعلق بتقوية تلك الروابط التعاونية ؛

٨ - يدينون جميع الحالات التي تؤثر بصورة معاكسة على استقلال الدول الواقعة على ضفتي جنوب المحيط الأطلسي أو سيادتها أو سلامتها الإقليمية ، أو التي تهددها بخطر فادح ؛

٩ - يحيطون علما بوقوع بعض التطورات الإيجابية داخل جنوب افريقيا ، مما يعني توفر احتمالات للخروج عن سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حاليا حكومة هذا البلد . وهذه التطورات تتضمن رفع الحظر عن المؤتمر الوطني الافريقي بجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا والمنظمات السياسية الاخرى ؛ وإلغاء لوائح الطوارئ في مجال وسائط الاعلام ؛ وإبطال التقييدات التي كانت تكتنف ٣٣ منظمة ؛ وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، بما فيهم السيد نلسون مانديلا ؛ وبدء الحوار بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا ؛ وإلغاء قانون ترتيبات الرفاه الخاصة ؛ وإزالة حالة الطوارئ ، باستثناء إقليم ناتال بجنوب افريقيا . وهم يشددون ، مع هذا ، على أنه ينبغي القيام فورا بإلغاء التشريعات الأساسية التي تمد نظام الفصل العنصري بأسباب البقاء ، وذلك حتى تأتي هذه التغييرات بالأثر المرجو والمستمر فيما يتصل بالحالة السياسية في جنوب افريقيا . ومن ثم ، فإنهم يطلبون إلى حكومة جنوب افريقيا أن تتخذ خطوات عاجلة تكفل إلغاء نظام الفصل العنصري إلغاء تاما لا رجعة فيه ؛

١٠ - يؤيدون تأييدا كاملا ، إلى حين بلوغ هذا الهدف ، استمرار فرض الجزاءات الشاملة والالزامية على نظام جنوب افريقيا العنصري ، ويطالبون بالامتثال التام لحظر الأسلحة في إطار قرارات ومقررات الأمم المتحدة المعمول بها ، وباتخاذ ما قد يكون ضروريا من تدابير إضافية لكفالة تنفيذ قرارات ومقررات الأمم المتحدة هذه ؛

١١ - يطلبون ، بصفة خاصة ، إلى المجتمع المالي الدولي ، الذي كان سحبه للائتمان والاستثمار بمثابة مصدر رئيسي من مصادر الضغط على جنوب افريقيا ، بألا يستأنف توفير ائتماناته واستثماراته في جنوب افريقيا إلا بعد الشروع في مفاوضات أساسية بشأن المستقبل السياسي لجنوب افريقيا وكفالة إزالة نظام الفصل العنصري على نحو لا رجعة فيه ؛

١٢ - يعربون عن تصميمهم على العمل معا بغية رصد الأنشطة النووية التي تضطلع بها جنوب افريقيا ، وذلك في ظل التهديد الذي تفرضه هذه الأنشطة فيما يتصل بالوفاء بأهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ؛

١٣ - يرحبون بحرارة بانضمام جمهورية ناميبيا إلى عضوية المنطقة ، ويتطلعون إلى مشاركتها على نحو نشط في أعمال المنطقة في المستقبل . وهم يحيطون علما بما قدمه المجتمع الدولي من مساهمة إيجابية في تطور الأحداث في ناميبيا ، ومن ثم ، فإنهم يحثون على توفير دعم مستمر لحكومة ناميبيا ، ولاسيما في مجالات احتياجاتها المحددة ، من أجل تعزيز استقلالها وسيادتها ؛

١٤ - يطلبون إلى المجتمع الدولي أن يبذل مزيدا من الضغوط حتى تتخلى جنوب افريقيا عن سيطرتها على ميناء والفيس باي الاستراتيجي ، الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من إقليم ناميبيا ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والتطلعات المشروعة للشعب الناميبي ؛

١٥ - يعترفون مع الارتياح بتلك الخطوات الإيجابية التي اتخذت من أجل إرساء السلم والاستقرار في جمهورية أنغولا الشعبية ، مما ترتب على تنفيذ اتفاق نيويورك ؛

١٦ - يأسفون لأن التدخل الأجنبي المستمر في الشؤون الداخلية لأنغولا يحول دون إقرار سلم دائم في المنطقة ؛

١٧ - يشيرون مع القلق إلى أن العقبات الخطيرة التي تعوق التنفيذ الكامل لأهداف منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي مازالت قائمة ، فالحالة الاستعمارية السائدة بجزر مالفيناس والمحافظة على تعزيز القوات العسكرية في المنطقة تشكلان مصدرا من مصادر التوتر وخطرا محتملا بالنسبة للسلم والأمن في هذه المنطقة ؛

١٨ - يحيطون علما مع الارتياح بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وكذلك بالاتفاقات الواردة في الاعلانين البريطانيين - الأرجنتينيين اللذين صدرا في مدريد في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩ و ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ؛

١٩ - يعربون عن أملهم في أن تؤدي هذه العملية الجديدة المتعلقة بالحوار والتعاون ، بأسرع وقت ممكن ، إلى استئناف المفاوضات ، بغية إيجاد حل عادل دائم للنزاع القائم بين كلتا الدولتين بشأن السيادة ؛

٢٠ - يحثون على التنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتصلة بمسألة جزر مالفيناس ، والتي توصي كلتا الدولتين بإيجاد وسائل مناسبة لحل جميع الجوانب المتعلقة بمستقبل الجزر حلا سلميا ونهائيا ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ؛

٢١ - يحثون دول المنطقة ، ولاسيما تلك الدول التي تتمتع بقدرات ذات صلة ، على أن تنظر في إمكانية التعاون مع الدول الأطراف المعنية من أجل إنشاء آليات رصد مشتركة في جنوب الأطلسي ، بما في ذلك المراقبة الساحلية ، ويشددون على ضرورة الاضطلاع بعمليات بحرية سلمية مشروعة في جنوب المحيط الأطلسي من شأنها أن تستبعد التدخل الأجنبي الخارجي والتنافس العسكري والتباري في مجال الأسلحة النووية ؛

٢٢ - يعترفون ، في ظل البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة ، بأهمية تعزيز التعاون في المسائل الاقتصادية والمالية فيما بين الدول الأعضاء ، وهم متفقون على أن زيادة تنسيق السياسات في مختلف المحافل ، في بعض المجالات الحساسة من قبيل الديون وتدفقات التجارة والوصول إلى الأسواق والاستثمار ، من شأنها أن تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف المنطقة . وهم يحيطون علما ، في هذا الصدد ، بالقرارات الواردة في البلاغ المشترك للاجتماع الأول لمجموعة القمة للتشاور والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، مجموعة الـ ١٥ ، الذي عقد في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من

١ إلى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويحثون الدول الاعضاء على بذل كل مافي وسعها من أجل ضمان تنفيذ هذه القرارات تنفيذا كاملا داخل المنطقة وذلك لتحقيق السلم والتنمية لدى بلدانها وشعوبها ؛

٣٣ - يعترفون بضرورة الإمعان في تيسير توفير التمويل الدولي من قِبَل الوكالات الانمائية ، وذلك نظرا لندرة موارد الدول الاعضاء على ضفتي المحيط الاطلسي وعجزها عن تهيئة تمويل كاف للمشاريع التعاونية فيما بين دول المنطقة ؛

٣٤ - يعلنون ، في هذا الصدد ، أنهم مصممون على الحصول على إقرار بأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية يعد من الانشطة التي تستحق التمويل من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ويطالبون ممثليهم لدى مجلس إدارة البرنامج الانمائي بتأييد الموافقة على هذا المبدأ ؛

٣٥ - يطالبون بالتعاون وبتنسيق السياسات في مجال بعض الانشطة من قبيل إقامة أسواق تجارية بشكل منتظم ، وتشجيع الاستثمار الاجنبي ، وتبادل المعلومات التجارية بأنواعها ، ومبادلة البيانات المتصلة بالفرص الاستثمارية ، وتوفير سائر المعلومات الاساسية ذات الصلة كي تستعملها الدول أعضاء المنطقة ؛

٣٦ - يوافقون على أن زيادة التعاون التجاري بأنواعه من شأنها أن تتيسر عن طريق تشكيل أفرقة مخصصة من خبراء موفدين من قِبَل دول المنطقة ممن يعملون بمجالات رئيسية من مجالات الاهتمامات ؛

٣٧ - يحيطون علما بأهمية التعاون العلمي والتقني في ميدان دعم مبادئ وأهداف المنطقة ، ويحثون الدول الأعضاء ، في هذا الصدد ، على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنمية موارد المنطقة ، ويطالبونها بتقديم مقترحات ، من خلال المنسق ، تتعلق بالتعاون الفعال ، وذلك بهدف بلوغ أهداف المنطقة ؛

٣٨ - يحيطون علما بالتقرير المرحلي الذي قدمته حلقة الخبراء الدراسية التقنية الأولى لمنطقة السلم والتعاون لجنوب الاطلسي والمعنية بقانون البحار ، والتي عقدت في برازافيل في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويعربون عن ثقتهم في أن الحلقة الدراسية الثانية ، المزمع عقدها في أوروغواي في عام ١٩٩١ ، سوف توضح المجالات التعاونية المحددة المتصلة بجميع البرامج البحرية المشتركة ؛

٢٩ - يكررون القول بأن البيئة البحرية بجنوب الأطلسي يجب أن تظل بمنأى عن التلوث ، ويثنون ، في هذا الصدد ، على الدول الأعضاء التي أقامت "هيئة مراقبة إلقاء النفايات" ، ويقررون أنهم سيعززون تلك الآلية التي أوصى بها الاجتماع الأول من أجل القيام بدقة برصد وتجميع ونشر المعلومات والبيانات المتعلقة بحركة السفن ، التي تحمل نفايات خطرة أو سميّة أو نووية ، في المنطقة ؛ وهم يكررون أيضا ، نظرا لوجود صلة تكاملية بين بيئة جنوب الأطلسي وبين بيئة القارة المتجمدة الجنوبية المجاورة ، إنهم مهتمون بوقاية هذه القارة من التلوث البيئي ، حيث أنه قد يؤثر على جنوب المحيط الأطلسي ؛

٣٠ - يحيطون علما باتفاقية بازل المتعلقة بالتحكم في تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها ، ويطالبون بإبرام اتفاقية دولية تتضمن جزاءات فعالة مناسبة ، يكون من شأنها القضاء على مرور النفايات الخطرة بالمنطقة ؛

٣١ - يعربون عن قلقهم بشأن تدهور البيئة ، ويؤكدون من جديد أنهم يحبذون اتباع نهج عالمي يتضمن التسليم بالتنمية في الدول الأعضاء ؛

٣٢ - يلاحظون أن مؤتمر الأمم المتحدة المقبل المعني بالبيئة والتنمية ، والمقرر عقده في البرازيل في عام ١٩٩٢ ، سوف يتيح فرصة هامة لتحقيق أهداف المنطقة ومعالجة مشكلة البيئة بكافة عواقبها ، ويحثون الدول الأعضاء على تنسيق مواقفها من أجل كفالة حصيلة إيجابية لهذا المؤتمر ؛

٣٣ - يؤكدون أن تهيئة السلم والتعاون في المنطقة تقتضي زيادة دعم تبادل المعرفة بين شعوب المنطقة من خلال تعزيز الروابط القائمة فيما بينها في ميادين الثقافة والتعليم والاعلام ، وكذلك من خلال تشجيع السياحة داخل المنطقة . وهم يحثون الدول الأعضاء ، بغية تحقيق هذه الغاية ، على تقديم مقترحات ، عن طريق المنسق ، تتضمن خطوات عملية من شأنها أن تنمي وتطور هذه الاتصالات الثقافية بين شعوبها ؛

٣٤ - يعربون عن أملهم في أن تظل المنطقة بمثابة وسيلة نشطة لتشجيع حقوق الانسان والحريات الأساسية والمساواة العنصرية والعدالة والحرية ، باعتبارها عناصر متكاملة من عناصر السلم والتنمية والتعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي ؛

٣٥ - يؤكدون أهمية القيام بتبادل مبكر للمعلومات بين الدول الاعضاء ، فضلا عن كافة المنظمات الدولية ذات الصلة ، بشأن البحوث الجارية والمزمعة التي قد تؤثر على بلوغ أهداف المنطقة ، وذلك من أجل تشجيع وتحسين تنسيق الجهود والتقليل إلى أدنى حد من الازدواج الذي يؤدي إلى الكثير من التبديد ؛

٣٦ - يوافقون على مطالبة جميع المنظمات الدولية ذات الصلة بأن توضح للدول الاعضاء نوعية المعلومات أو المساندات التي يمكن لها أن تقدمها ، ولاسيما البيانات الاحصائية ، التي من شأنها أن تيسر من تحقيق أهداف المنطقة . وثمة دور هام ، في هذا الصدد ، ينبغي للمنسق أن يضطلع به ، وكذلك ينبغي له ، كلما كان ذلك ضروريا ومجديا ، أن يستخدم البعثات الدائمة للدول الاعضاء لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف ، حسب الحالة ، باعتبارها مراكز تنسيق فرعية .

- - - - -